وتطوير قدراته على المنافسة في الاسواق الدولية هو الذي يبقى.

«لقد اعلن شامير، مراراً وتكراراً، عن استعداده للمفاوضات، لكن ليس مع م.ت.ف. غير انه، هذه المرة، يعلم جيداً ان مصيره يقوده الى احضان م.ت.ف. لأنها هي الطرف الحقيقي الذي يمكن التفاوض معه» (اسرائيل زامير، «شامير المكبّل»، **عل همشمار**، ١٣/١٢/١٩٨٩).

ضغط من ثلاث جهات

امّا بنحاس عنباري، فقد حاول الغوص في افكار شامير وتكتيكاته، من جهة، والضغوط التي يتعرض لها، من جهة اخرى، فكتب: «يعتقد شامير بأن في الامكان اجراء المسيرة السياسية على ثلاث مراحل: الاولى، اعداد لقاء تقني في القاهرة، يتم خلاله بحث في موضوع الانتخابات، حيث يكون الوفد الفلسطيني مشكلاً، بمعظمه، من شخصيات تكنوقراطية تشارك في المناقشات حول سبل اجراء الانتخابات. وقد طرح في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية اسم مدير عام وزارة الداخلية الاسرائيلية، دوف كاهت، لرئاسة الوفد الاسرائيلي. الثانية، الانتخابات بحد ذاتها، التي سوف تجرى وفقاً لما اتفق عليه في القاهرة. المرحلة الثالثة، اجراء اللقاءات بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة الاميركية، بمشاركة الوفد الفلسطيني الذي سوف يتمّ انتخابه. وخلال ذلك يتم بحث في سبل تجسيد الحكم الذاتي، وفقاً لاتفاقيتي كامب ديفيد. امّا الحل الدائم، فسوف يبحث فيه بعد مرور بضع سنوات على اقامة الحكم الذاتي، او أي تسوية مرحلية اخرى» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٢/١٩٨٩).

امّا بالنسبة الى الضغوط التي يتعرض لها، فقد كتب عنباري: «ان زلّة لسان وزير الخارجية الاسرائيلية، موشي ارنس، بحضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، قبل بضعة ايام، ازاء موقف م.ت.ف. كما ورد في الرد المصري، فانها تكشف الشيء القليل ممّا تمرّ به القيادة السياسية في اسرائيل. فرئيس الحكومة، ووزير خارجيته، يقبعان، الآن، تحت وطأة ضغط مثلّث الطرف: ضغط من جانب وزراء 'الاشتراطات'؛ وضغط من جانب حزب العمل؛ وضغط اميركي خفيّ. ومن الواضح لشامير انه، في حال عقد مركز الليكود للبحث في المسار السياسي، فانه لن يستطيع تقديم كل ما لديه من معلومات، بل ينبغي عليه اخفاء بعضها، من اجل عدم التسبّب في ايقاف المسار. وبهذا سوف يثير حفيظة وزراء الاشتراطات الذين يتهمونه بالتخلي عن مبادىء الليكود، ويحاولون افشاله عبر اقتراع حجب الثقة عنه، في مركز الحزب.

«من جهة اخرى، فان حزب العمل يهدّد، على الدوام، باقامة حكومة مصغرة في حال توقف المسار السياسي. وليس لدى شامير اية رغبة في تشكيل حكومة مصغرة مع الاحزاب اليمينية. لهذا، نرى ان ضغط حزب العمل هو الحافز السياسي وراء الانقلاب السياسي الذي يمرّ به شامير وارنس. هذا الضغط، مثلّث الطرف، يلزم القيادة السياسية في اسرائيل (طاقم الاربعة) باتخاذ قرارات يصعب على مراكز احزابها قبولها. ففي الليكود، سوف يطالبون بايقاف المسارات، وفي المعراخ سوف يطالبون بالاسراع بها. وهنا يكمن الخطر، او الامل، من ان تؤدي قرارات الطاقم الرباعي الى حل الحكومة، لاسباب داخلية، لا علاقة لها بالمسار السياسي» (**المصدر نفسه**).

امّا د. يوحنان بادر، وهو من قدامى مؤسسي حركة حيروت، فقد علق على كلمات الترحيب التي استقبل بها الاميركيون الموافقة المصرية المبدئية المشروطة لمشروع بيكر، بأنها «تحتاج الى الدراسة والتدقيق. وسأل: هل هذا يعني ان هناك تقدماً كافياً يستوجب عقد اللقاء الثلاثي؟ واجاب: ان هدف اللقاء هو بلورة قائمة اسماء الوفد الفلسطيني لمحادثات القاهرة لكي يكون مرضيّاً عنه، كما ورد في مشروع بيكر. مرضي عنه من قبل من؟ هل من قبل اسرائيل ايضاً؟ ام انهم سيعرضون عليها قائمة معدّة مسبقاً ويطالبوننا بالتوقيع عليها... فوفقاً للانباء التي لم يتمّ نفيها، نقل الاميركيون الى م.ت.ف. عبر مصر، او عبر محادثات تونس، مجموعة من الوعود لحثّها على تأييد مشروع بيكر... فقد وعد الاميركيون بأن يشمل الوفد الفلسطيني فلسطينيي المهجر (خلافاً للموقف الاسرائيلي)، ووعدوا، سلفاً، بتأييد مبدأ 'الارض مقابل السلام' وتأييد حقوق الفلسطينيين السياسية...

«ومقابل الوعود التي اعطيت لـ م.ت.ف.